برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية المستأنفة

روما، ١٩٩٧/٥/٢٦

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٣ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2R/97/3/Add.1
17 April 1997
ORIGINAL: ENGLISH

مخطط الإستراتيجية القطرية لأنغولا

الموجز

على الرغم من أن عملية السلام في أنغولا تمضي ببطء إلى الأمام، فلايزال ١,٤ مليون نسمة نازحين خارج ديارهم أو لاجئين في البلدان المجاورة. ويواجه السكان في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء عقبات كبرى تعوق السير الطبيعي للحياة، وتشمل هذه العقبات دمار جانب كبير من البنيات الأساسية، ووجود ملايين من الألغام الأرضية، ونقص معظم الخدمات الحكومية العادية. ومن النتائج التي ترتبت على ذلك، أن أنغولا باتت تواجه عجزا خطيرا في الإنتاج الغذائي: فقد أفادت التقديرات أن الإنتاج الغذائي كان يقل في ١٩٩٥/١٩٩٦، مثلا، بمقدار ٠٠٠ ٤٤٢ طن عن الاحتياجات اللازمة. ويعتزم **البرنامج** أن يقدم، خلال السنتين المقبلتين، سلعا من شأنها أن تسد جانبا من هذه الفجوات، وذلك في إطار (أ) المساعدة على إعادة توطين النازحين واللاجئين؛ (ب) توفير مساعدات غذائية معيشية للمجموعات الأشد تأثراً؛ (ج) إصلاح البنيات الأساسية الاجتماعية والإنتاجية التي دمرتها الحرب. وقد زادت نسبة المستفيدين المشتركين في أنشطة إعادة التوطين وإصلاح المرافق من مستوى يقارب الصفر في أواخر ١٩٩٤ إلى ٥٣ في المائة في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧، ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٣ في المائة خلال ١٩٩٧/١٩٩٨. ويطبق **البرنامج** تقنيات جديدة تتيح تحديد الفئات المعنية بمزيد من الدقة ضمانا لتقديم المساعدة إلى أشد الناس استحقاقا لها، وللتيقن من أن المعونة الغذائية هي الوسيلة المناسبة لمساعدتهم. وفي ضوء التطورات السياسية والاقتصادية التي ستستجد خلال هذه الفترة الانتقالية، سيقرر **البرنامج** إلى أي مدى سيظل نشاطه مستمرا في أنغولا، وأفضل أنواع النشاط التي توفر المساندة خلال تلك الفترة قبل الإنهاء التدريجي للمعونة.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

نائب مدير عمليات الإقليم:	V. Sequeira	رقم الهاتف: 5228-2301
المسؤول عن عمليات أنغولا:	G. Heymell	رقم الهاتف: 5228-2379

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

انعدام الأمن الغذائي

معلومات أساسية

١- تملك أنغولا موارد اقتصادية ضخمة: فلديها احتياطيات كبيرة من النفط والغاز والماس؛ ويسمح مناخها وتربتها بممارسة طائفة واسعة من الأنشطة الزراعية والحرجية؛ كما أنها تضم مصايد أسماك غنية؛ ولديها طاقات هيدروكهربائية كبيرة. وبفضل هذه المزايا تملك أنغولا من الإمكانات ما يؤهلها لأن تصبح من أغنى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٢- غير أن، هذه الإمكانات تظل غير متحققة إلى حد كبير. فأنغولا تأتي في المرتبة رقم ١٦٥ من بين ١٧٤ بلدا صنفها **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** وفقا للمؤشر القياسي للتنمية البشرية [١]. ويعزى هذا بقدر كبير إلى آثار حرب ظلت مستمرة دون انقطاع يذكر على مدى أكثر من جيل كامل. فبعد كفاح من أجل الاستقلال استمر ١٤ عاما (١٩٦١-١٩٧٥)، اندلعت حرب أهلية مدمرة تواصلت على مدى ١٦ عاما (١٩٧٥-١٩٩١). ثم لاحت أخيرا بوادر السلام عندما جرى التوقيع على اتفاق بايسس في مايو/أيار ١٩٩١. غير أن نتائج انتخابات الرئاسة التي أجريت في سبتمبر/أيلول ١٩٩٢، لم تحظ بقبول الأطراف جميعا وسرعان ما شبّ أوار "الحرب الثالثة" في أنغولا.

٣- وشهدت هذه "الحرب الثالثة" (١٩٩٢-١٩٩٤) اقتتالا عنيفا فاق في فظاعته ودمويته أحيانا ما شهدته عقود الصراع الثلاثة بأسرها. فللمرة الأولى، تدور الحرب في شوارع لواندا وعواصم الأقاليم، فتهدم بعضها تهديما كاملاً تقريبا. كما اقترنت هذه الحرب بتدمير الجسور، وتلغيم الطرق، وزراعة حقوق الألغام حول المدن وفي أرجاء الريف. واضطر المزارعون الذين ظلوا يفلحون أرضهم خلال السنوات الثلاثين الماضية إلى الفرار لائذين بالمراكز والمدن. وفقدت أعداد لا تحصى من البشر أرواحها أو أطرافها بسبب الألغام، ودفعت هذه الأوضاع إلى نزوح ما يزيد على مليون نسمة داخل بلدهم وإلى لجوء أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة إلى البلدان المجاورة [٢]. واستمر الدمار حتى التوقيع على اتفاق سلام جديد هو بروتوكول لوساكا في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤.

٤- وكانت آثار "الحرب الثالثة" عميقة وطويلة الأجل. فلايزال المدنيون يحتاجون إلى أن يستعيدوا ثقتهم كاملة في قدرة الحكومة على ضمان أمنهم وعلى تقديم الخدمات الأساسية في المناطق الريفية. ولذا مازال كثير من الناس يحجمون عن العودة إلى ديارهم. فمن بين ١,٣ مليون نازح داخل أنغولا وقت التوقيع على بروتوكول لوساكا لم يتجاوز عدد من أعيد توطينهم ٢١٥ ٠٠٠ نسمة بحلول سبتمبر/أيلول ١٩٩٦، وهو الشهر الذي وافق بداية موسم الزراعة في تلك السنة؛ ومن بين ٣٣٠ ٠٠٠ لاجئ خارج أنغولا وقت التوقيع على البروتوكول لم يعد إليها سوى ٣٨ ٠٠٠ نسمة فحسب [٣].

---

[١] **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، "Human Development Report 1996"، (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦")؛ نيويورك وأكسفورد: دار نشر Oxford University Press, ١٩٩٦، صفحة ٢٩ من النص الإنجليزي. وقد جاء ترتيب أنغولا بعد جيبوتي وقبل بوروندي مباشرة.

[٢] **المنظمة الدولية للهجرة**، بعثة أنغولا، "Maps and summaries of Estimated Post - War Population Movements" "خرائط وملخصات انتقالات السكان المقدرة في أعقاب الحرب (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤ - سبتمبر/أيلول ١٩٩٦)"، لواندا، اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦، الصفحتان ٢٦ و ٤٣ من النص الإنجليزي.

[٣] المصدر السابق، الصفحتان ٢٨ و٤٣ من النص الإنجليزي.

٥- وفي الوقت نفسه، تقلصت قدرة الحكومة على الاستجابة للأوضاع تقلصا حادا. فخلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، هبط الإنفاق على الصحة والتعليم - كما تفيد بيانات **البنك الدولي** - من ٤٩٤ مليون دولار[١] إلى ١٨١ مليون دولار فقط. وخلال الفترة ذاتها، ارتفع الإنفاق السنوي على الدفاع والأمن من ٩٦٠ مليون دولار إلى نحو ١,٧ مليار دولار[٢]. وبناء على ذلك، تجاوزت الديون الخارجية ١٢ مليار دولار بحلول عام ١٩٩٦؛ ووصلت المتأخرات المستحقة السداد من هذه الديون إلى أكثر من ٧ مليارات دولار[٣]. ويعني هذا أن الوفورات الناشئة عن السلام سيتعين تخصيصها أساسا لسداد الديون بدلا من توجيهها لخدمة المقاصد الاجتماعية.

انعكاسات الوضع على الأمن الغذائي

٦- تشير التقديرات إلى أن عدد سكان أنغولا كان يبلغ ١٢,٥ مليون نسمة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٦[٤]. وقد تقلصت قدرة ذلك البلد على إطعام سكانه تقلصا خطيرا بالرغم من إمكاناته الزراعية الغنية. فقد جاء في تقدير الإمدادات الغذائية والمحصولية لعام ١٩٩٦، الذي وضعته **منظمة الأغذية والزراعة** و**البرنامج**، أن إنتاج الحبوب في ١٩٩٦/١٩٩٥ بلغ ٥٠٠ ٠٠٠ طن. وبالرغم من أن هذا الحجم يمثل زيادة كبيرة بالقياس إلى المحصول الهزيل الذي تحقق في ١٩٩٥/١٩٩٤، فإنه مازال يقل بمقدار ٤٤٢ ٠٠٠ طن عن الاحتياجات اللازمة. ولما كان من المقدر استيراد واردات تجارية مقدارها ٢٠٠ ٠٠٠ طن في ١٩٩٧/١٩٩٦، فسيظل هناك احتياج إلى ٢٤٢ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية خلال ١٩٩٦/١٩٩٥[٥]. ومن المنتظر أن تظل أنغولا تواجه نقصاً كبيراً خلال عدة سنوات أخرى على الأقل. ونظرا لندرة البيانات الدقيقة فان هذه التقديرات تعد تقريبية إلى حد ما ولكنها توضح أن أنغولا تعاني بدرجة ملحوظة من انعدام الأمن الغذائي على الصعيد الوطني.

٧- غير أن الأجزاء المختلفة من البلد لا تقاسي بنفس القدر من انعدام الأمن الغذائي. فقد لاحظ تقرير أعدته مؤخرا منظمة **إنقاذ الطفولة** (المملكة المتحدة) وجود اختلافات حادة في فرص الحصول على الغذاء في الجهات المختلفة من أنغولا، حيث يعتمد هذا الحصول على عوامل مثل الإنتاج الأسري، وفرص العمل الأخرى المتاحة، ومدى توافر أصول انتاجية من قبيل الحيوانات الزراعية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، والظروف الأمنية المحلية، وما إلى ذلك[٦]. غير أن قصر الفترة الزمنية والقيود المفروضة على دخول بعض المناطق المحلية لم تتح لكاتبة التقرير المذكور إلا تقديم وصف عام لهذه الاختلافات القائمة بين خمس مناطق اجتماعية اقتصادية رئيسية. ولذا فإن البيانات لا تسمح بتحديد أدق سواء (أ) لمناطق انعدام الأمن الغذائي في أنغولا؛ أو (ب) للمجموعات الأكثر تضررا، المصنفة حسب الجنس، أو المصنفة وفقا لمتغيرات رئيسية أخرى.

---

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك.

(٢) **البنك الدولي**، "Angola: Towards Economic and Social Reconstruction" ("أنغولا: نحو إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي")، مدينة واشنطن، أغسطس/آب ١٩٩٦، الصفحتان ١١ و ١٣ من النص الإنجليزي.

(٣) **وحدة المعلومات الاقتصادية** ("Country Reports - Angola" "التقارير القطرية - أنغولا") (الفصلان الثاني والرابع من عام ١٩٩٦)، لندن، ١٩٩٦.

(٤) **المنظمة الدولية للهجرة**/أنغولا، المرجع نفسه، الصفحة ٦ من النص الإنجليزي.

(٥) **منظمة الأغذية والزراعة**/**برنامج الأغذية العالمي** "Special Report: FAO/WFP Crop and Food Supply Assessment Mission to Angola" ("تقرير خاص: بعثة تقدير الإمدادات المحصولية والغذائية الموفدة إلى أنغولا من **منظمة الأغذية والزراعة** و**برنامج الأغذية العالمي**")، روما، مايو/أيار ١٩٩٦، صفحة ١ من النص الإنجليزي.

(٦) "Risk Mapping Report" Boudreau, Tanya ("تقرير عن خرائط الأخطار") (الأجزاء من ١ إلى ٥)؛ لواندا: **منظمة إنقاذ الطفولة** (المملكة المتحدة)، ١٩٩٦.

٨- وفي ظل هذه الظروف، تعين على **البرنامج** وشركائه أن يلجأوا على نطاق واسع إلى عمليات خاصة لتحديد المناطق والفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وتم الاستناد في ذلك إلى عمليات المراقبة التي تقوم بها المكاتب الفرعية **للبرنامج** في ١٠ مقاطعات، والتي يقوم بها كذلك الموظفون المحليون للمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية. كما أجريت مسوحات تغذوية، حيثما اقتضى الأمر، من أجل تحديد أثر نقص الغذاء على المستوى المحلي. وعملا على توفير معلومات أكثر شمولا ودقة، أنشئت "وحدة تحليل مدى التأثر في الاختلالات الغذائية ورسم خرائطه"، في إطار بعثة **البرنامج** في أنغولا في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧. وستتيح هذه الوحدة، على نحو ما وصف أدناه في القسم المعنون "تحديد الفئات المعنية"، الوقوف بمزيد من الدقة على مناطق انعدام الأمن الغذائي، والمجموعات المحتاجة إلى المساعدة، ومدى ملاءمة المعونة الغذائية بوصفها شكلا من أشكال المساعدة.

الحكومة والشركاء الآخرون للبرنامج

٩- ما برح **البرنامج** يتعاون، ضمن إطار السياسات العامة الذي حددته الحكومة، مع عدد من الإدارات الحكومية وكذلك مع المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة الثنائية، وحركة المعارضة (المعروفة باسم "يونيتا")، ووكالات **الأمم المتحدة** الأخرى. وقد حضر ممثلو هذه المجموعات اجتماعات تنسيق المعونة الغذائية التي عقدت بصفة منتظمة برئاسة **البرنامج**، لمناقشة القضايا التي تحظى باهتمام مشترك.

الحكومة

١٠- في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥، عقد مؤتمر مائدة مستديرة في بروكسل للنظر في استراتيجية أنغولا الإنمائية واحتياجاتها المالية في فترة ما بعد الحرب. وقدمت الحكومة إلى المؤتمر "برنامج إعمار المجتمعات المحلية وبناء المصالحة الوطنية"، الذي أعدته بمساعدة **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، ليكون أساسا تستند إليه المناقشات. ويبين هذا البرنامج أن الأولويات الرئيسية للحكومة في المستقبل القريب هي:

(أ) "إصلاح الطاقات الإنتاجية" (وخاصة في الزراعة)؛

(ب) "تنمية الموارد البشرية [و] استئناف الخدمات الأساسية (التعليم والصحة)"؛

(ج) "إصلاح البنية الأساسية الاقتصادية، ولاسيما الجسور والطرق الريفية..."[١].

١١- وزارة الشؤون الاجتماعية هي الشريك الرئيسي **للبرنامج** داخل حكومة أنغولا. ويعمل **البرنامج** بالإضافة إلى ذلك، مع وزارات الصحة، والتعليم، والزراعة، وكذلك مع الإدارات الإقليمية والمعاهد الوطنية المسؤولة عن الطرق وإزالة الألغام. وخلال الفترة التي كان الريف فيها خاضعا لإدارات مستقلة، عمل **البرنامج** أيضا مع حركة يونيتا في المناطق الخاضعة لها.

(١) **جمهورية أنغولا** "Round Table Conference of Donors - Summary: Community Rehabilitation and National Reconciliation Programme" ("مؤتمر المائدة المستديرة للجهات المتبرعة – ملخص: برنامج إعمار المجتمعات المحلية وبناء المصالحة الوطنية")، لواندا ١٩٩٥، صفحة ١١ من النص الإنجليزي.

١٢- وباستثناء المراكز قبل المدرسية التي تديرها وزارة الشؤون الاجتماعية في جميع أنحاء البلد، لاتزال البرامج التي تنفذها الحكومة محدودة للغاية. فقد جاء في الوثيقة التي أعدت لمؤتمر المائدة المستديرة لعام ١٩٩٥ "أن هناك انهيارا شبه كامل للحكومة المحلية في معظم المقاطعات"[١]، كما ذكر **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** أن "طاقات الدعم الزراعي العامة للمؤسسات الحكومية العاملة في بلد منخفضة على نحو استثنائي"[٢].

١٣- وستتحسن الأوضاع تدريجيا بمجرد استتباب دعائم السلام وإن كان من المتوقع أن يقتضي الأمر، حتى في هذه الحالة، مرور عدة سنوات قبل أن تستأنف في الريف أي عمليات تشبه العمليات الحكومية العادية. وخلال هذه الفترة الانتقالية، سيستكشف **البرنامج** فرص توجيه مزيد من الموارد من خلال الحكومة، وذلك مثلا عن طريق مساندة خدمات وزارتي الصحة والتعليم بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في الوقت الحاضر. وسيساند **البرنامج** أيضا المنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى التي تسعى إلى تعزيز القدرات الوطنية في هذه المناطق.

المنظمات غير الحكومية

١٤- نفذت معظم أنشطة **البرنامج** في أنغولا من جانب طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ففي شهر أخير يمثل عينة معبرة، وزع **البرنامج** الأغذية عن طريق ما يزيد على ١١٠ منظمات غير حكومية[٣].

١٥- ومن غير المعروف إن كانت المنظمات غير الحكومية ستواصل أداء هذا الدور المركزي أم لن تواصله. فقد تجد المنظمات غير الحكومية، من جهة، أنه بات من الأصعب عليها أن تجمع الأموال مع انتهاء حالة الطوارئ. ومن العوامل المهمة بنفس القدر أن هذه المنظمات قد لا تكون مهيأة بالضرورة لمواجهة مطالب أنشطة الإصلاح والتنمية التي ستكتسي أهمية متزايدة. وتؤكد المنظمات غير الحكومية ذاتها على ضرورة تزويدها بتدريب إداري أساسي إذا كان لها أن تنتقل إلى العمل في هذه المجالات الجديدة. وسيتعين كذلك تنمية المهارات الفنية الأساسية: فكما لاحظ **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** على سبيل المثال، فان "خبرة معظم المنظمات غير الحكومية تقتصر على تقديم المساعدة أو المساندة الطارئة لقطاع الزراعة في ظل ظروف استثنائية للغاية وفي منطقة محدودة فحسب"[٤].

١٦- وعلى الرغم من أن بعض المهارات اللازمة يجرى تطويرها، فإن المنظمات غير الحكومية ستظل محدودة القدرة من حيث كمية الأغذية التي تستطيع أن تستخدمها استخداما فعالا. وتلك نتيجة حتمية لكون عمليات الإصلاح والتنمية تعد أكثر اتساما بالكثافة الإدارية بالمقارنة مع عمليات الطوارئ. وستظل الإدارة حتما عقبة رئيسية، ومن المرجح أن ينخفض حجم الأغذية التي تستطيع المنظمات غير الحكومية مناولتها مع انتقالها من أنشطة الطوارئ إلى أنشطة التنمية.

الجهات المانحة الأخرى ووكالات الأمم المتحدة

١٧- يعمل **البرنامج** في ارتباط وثيق مع عدد من الجهات المانحة ووكالات **الأمم المتحدة** الأخرى. وفي أعقاب "الحرب الثالثة"، قدم **البرنامج** دعما لوجستيا ومساندة على هيئة معونة غذائية لبرنامج كبير تنفذه **منظمة الإغاثة السويدية** و**بعثة**

---

(١) المرجع نفسه، صفحة ٢ من النص الإنجليزي.
(٢) **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، "Angola - Northern Region Foodcrops Development Project: Appraisal Report. Volume I" ("أنغولا – مشروع تنمية المحاصيل الغذائية في المنطقة الشمالية: تقرير التقييم، المجلد الأول،" (التقرير AO-0655)، روما، ١٩ مارس/آذار ١٩٩٦، صفحة ٨ من النص الإنجليزي.
(٣) **بعثة البرنامج** في أنغولا، "Angola: Food Distribution Plan" ("أنغولا: خطة توزيع الأغذية")، لواندا، يناير/كانون الثاني ١٩٩٧.
(٤) **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، المرجع نفسه، صفحة ٨ من النص الإنجليزي.

الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا من أجل تطهير الطرق الرئيسية. ويشمل شركاء **البرنامج** الآخرون في أنشطة إصلاح الطرق كلا من اليابان وهولندا وسويسرا. وإزالة الألغام من الطرق نشاط يحظى بدعم من **البرنامج** كما يحظى بدعم من ألمانيا وهولندا. وتقدم إيطاليا الأغذية من خلال **البرنامج** إلى المراكز قبل المدرسية. ويوفر **البرنامج** دعما لوجستيا لحملة وطنية لتوزيع البذور والأدوات تمولها المملكة المتحدة و**الاتحاد الأوروبي**. وتقدم بلدان مثل بلجيكا والنرويج والسويد مواد غير غذائية لمساندة أنشطة **البرنامج** المختلفة. وتمول كندا تكاليف طائرة ركاب في الأسطول الذي يديره **البرنامج**، وتقدم كل من ألمانيا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة و **الاتحاد الأوروبي** دعما إضافيا للخدمات الجوية.

١٨- وفي إطار **منظومة الأمم المتحدة**، يدعم **البرنامج** حملات التطعيم التي تنفذها **منظمة اليونيسيف** عن طريق تقديم أغذية للعمال الصحيين في الميدان؛ كما تقدم **منظمة اليونيسيف** أدوية ومواد أخرى إلى المراكز الصحية والمدارس التي يقوم **البرنامج** وشركاؤه المحليون بإصلاحها. وبمجرد شروع اللاجئين في العودة بأعداد ذات بال من البلدان الأخرى، سيعمل **البرنامج** في ارتباط وثيق مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** على توطينهم. ويجرى في الوقت الراهن تنفيذ مشروع مشترك بين **البرنامج** و**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** و**منظمة الأغذية والزراعة** في المناطق الريفية من مقاطعة ويغي، بتمويل من الحكومة الإيطالية.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

١٩- تندرج الأعمال التي نفذها **البرنامج** مؤخرا في أنغولا ضمن ثلاث فئات رئيسية هي: مساعدة النازحين والمتضررين من الحرب (١٥ في المائة من المستفيدين في المشروع الجاري الممتد لمساعدة اللاجئين والنازحين، أنغولا ٥٦٠٢)؛ والأنشطة الانتقالية، التي تتمثل إلى حد كبير في إعادة التوطين وإصلاح المرافق (٥٢ في المائة)؛ ومساندة المجموعات الأشد تأثراً (٢٢ في المائة). ويشكل الجنود المسرحون ١١ في المائة من المستفيدين في الوقت الراهن. وبالإضافة إلى دعم هذه الأنشطة، قدمت الوحدة اللوجستية **للبرنامج** خدمات إلى المنظمات غير الحكومية ووكالات **الأمم المتحدة** الأخرى.

النازحون والمتضررون من الحرب

٢٠- اعتُمدت العملية الطارئة رقم ٥٢٩٨ في يونيو/حزيران ١٩٩٣. وكانت هذه العملية تستهدف أساسا معاونة المتضررين من الحرب (٠٠٠ ٢٥١ ١) والنازحين (٠٠٠ ٣٤٤). كما اتُخذت الترتيبات لمساندة المتضررين من الجفاف في ٥ مقاطعات (٠٠٠ ٢٥٦) والعائدين (٠٠٠ ١١٢). وأتاحت العملية الطارئة الأصلية تقديم ٥١٣ ٩٣ طنا من السلع كلفت **البرنامج** ٥٧,٦ مليون دولار. وأتاح توسعان لهذه العملية مواصلة الأنشطة حتى ١٩٩٦، عندما تم الترخيص بتنفيذ المشروع الممتد ٥٦٠٢. ومنذ ذلك الحين تمت الاستعاضة عن العملية الطارئة بالمشروع الممتد الراهن ٥٦٠٢ (التوسع الأول)، الذي اعتمده **المجلس التنفيذي** في دورته العادية الأولي التي عقدها في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧.

٢١- وكان **البرنامج** يدعم، في ذروة حالة الطوارئ في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤، نحو مليوني نسمة من النازحين والمتضررين من الحرب. ومع انتهاء الاقتتال الفعلي بين حركة يونيتا والحكومة، انخفضت هذه الأعداد انخفاضا مطّردا. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٧، كان **البرنامج** يساند قرابة ٠٠٠ ١٢٥ نسمة من النازحين والمتضررين من الحرب [١].

٢٢- وعندما كان **البرنامج** يوزع حصص الطوارئ على المستفيدين مباشرة، تمسك بألا يتم تسجيل سوى النساء وحدهن لتمثيل الأسر التي تتلقى الغذاء. إذ كان من شأن هذا الإجراء أن يزيد من احتمالات انتفاع النساء والأطفال بالمساعدة. وقد شجع **البرنامج** المنظمات غير الحكومية على اتباع الإجراء نفسه.

الأنشطة الانتقالية

٢٣- ساند **البرنامج** عددا من الأنشطة الانتقالية هي:

(أ) ***الطرق***. في عام ١٩٩٥، بدأ **البرنامج** بالتعاون مع حكومة اليابان، و**منظمة الإغاثة السويدية**، و**الاتحاد الأوروبي**، و**البنك الدولي**، يساعد على إصلاح الطرق الرئيسية مع التركيز على طريق لواندا - مالانجي، وطريق لوبيتو - هوامبو - كويتو. وفي وقت لاحق من عام ١٩٩٥، وقامت **بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا** بالمشاركة أيضا في إصلاح الطرق. وإلى جانب برامج "الغذاء مقابل العمل"، قدم **البرنامج** دعما لوجستيا مهما لهذه العمليات.

(ب) ***إعادة التوطين***. في عام ١٩٩٥، قدم **البرنامج** حصصا غذائية معيشية لقرابة ٠٠٠ ١٢٠ ممن أعيد توطينهم. غير أن وتيرة إعادة التوطين قد تباطأت تباطؤا شديدا خلال عام ١٩٩٦، ولم يتسن إلا مساعدة أعداد أقل كثيرا. كما عمل **البرنامج** في ارتباط مع شركاء مختلفين على تيسير الوصول إلى مناطق إعادة التوطين حيثما كانت الطرق والجسور قد تعرضت للتدمير أو التلغيم.

(ج) ***توزيع البذور والأدوات***. في عام ١٩٩٥، وزعت على المزارعين ٠٠٠ ٨ طن من البذور المقدمة من **الاتحاد الأوروبي** والمملكة المتحدة؛ وفي عام ١٩٩٦، انخفضت هذه الكمية إلى ٧٥٠ ٣ طنا، وزعت على ٠٠٠ ٥٣٦ أسرة زراعية. وقامت **منظمة إنقاذ الطفولة** (المملكة المتحدة) بدور المنسق لهذا البرنامج، الذي قدم إليه **البرنامج** دعما لوجستيا كبيرا. وبالإضافة إلى ذلك زود **البرنامج** نحو نصف المستفيدين جميعا بحصص غذائية تكفيهم لمدة شهر تُدعى "أغذية حماية البذور"، على افتراض أن هذه الأسر قد تضطر لولا توافر هذه الحصص إلى أن تستهلك البذور التي وزعت عليها في الأكل.

(د) ***إصلاح البنيات الأساسية الاجتماعية، وقطاعي الزراعة والغابات***. اتخذ برنامج إعمار المجتمع المحلي الذي وضعته الحكومة من إصلاح المدارس والوحدات الصحية والطرق أولوية أولى للعمل [٢]. وخلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، دخل **البرنامج** في أكثر من ١٥٠ اتفاقا مع منظمات غير حكومية وإدارات حكومية لإصلاح المدارس ومرافق ما قبل المدرسة ومراكز التدريب، ومع أكثر من ٨٠ منظمة غير حكومية وإدارة حكومية لإصلاح الوحدات الصحية والعيادات والمستشفيات. كما نص ٦٠ اتفاقا آخر على مساندة عمليات إزالة الألغام وإصلاح الطرق والجسور. كما قدم **البرنامج** الدعم إلى أكثر من ١٠٠ نشاط محلي لإصلاح قطاعي الزراعة والغابات.

---

(١) بعثة **البرنامج** في أنغولا، المرجع السابق.
(٢) **جمهورية أنغولا**، المرجع نفسه، الصفحات ٤ و١٥ و١٦ من النص الإنجليزي.

وكانت معظم هذه الأنشطة صغيرة النطاق، إذ كان متوسط المساعدات التي يقدمها **البرنامج** يقل عن ٢٠ طنا من الغذاء لكل عقد [١].

(هـ) ***الإيواء والإدماج في المجتمع*** . في ١ أغسطس/آب ١٩٩٥، اعتمدت المديرة التنفيذية **للبرنامج** عملية طارئة (هي أنغولا ٥٦٩٨) قُدمت الأغذية من خلالها إلى ٠٠٠ ٧٥ من جنود حركة يونيتا السابقين، بالإضافة إلى ٠٠٠ ١٨٠ من أفراد أسرهم، وذلك أساسا في ١٥ منطقة إيواء مؤقت. كما تلقى الجنود وأسرهم حصصا غذائية لدى عودتهم إلى ديارهم. ونظرا للتأخير المتكرر في عملية تسريح الجنود اعتمدت المديرة التنفيذية توسعا لهذه العملية يتيح مواصلتها حتى نهاية أبريل/نيسان ١٩٩٧؛ ومن المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية للمضي في تنفيذ تلك العملية حتى نهايتها في وقت لاحق من العام.

المجموعات الأكثر ضعفا

٢٤- كانت الآثار الاقتصادية للحرب بالغة الخطورة حتى في صفوف سكان أنغولا الذين لم يتركوا ديارهم. إذ تفيد بيانات **البنك الدولي**، أن نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي قد انخفض بأكثر من ٥٠ في المائة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٥[٢]. ووقع عبء هذا الانخفاض، بشكل غير تناسبي، على الأطفال والأمهات والأيتام والشيوخ وغيرهم من المجموعات الأكثر ضعفا. ويوجه جزء كبير من المساعدة التي يقدمها **البرنامج** في الوقت الراهن إلى هذه المجموعات بالتحديد.

(أ) ***تحسين التغذية***. تشير التقديرات إلى أن معدل الوفيات لدى الأطفال دون سن الخامسة يبلغ ٣٢٠ في الألف، أي ضعف متوسطه في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وهو ١٥٩ في الألف [٣]. ويعمل **البرنامج** مع عدد من المنظمات غير الحكومية (من بينها **منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة كونسيرن، ومنظمة الرؤية العالمية، ومنظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية**) لتوفير الأغذية للأطفال المصابين بسوء التغذية من خلال مراكز للتغذية المكثفة. وفي هذه اللحظة، يتلقى نحو ٠٠٠ ١٨ طفل (وأمهاتهم في أحيان كثيرة) الأغذية في هذه المراكز.

(ب) ***المراكز قبل المدرسية والتغذية المدرسية***. كما يقدم **البرنامج** وجبات غذائية لصالح ٠٠٠ ٧٠ طفل في مراكز قبل المدرسية تقع في المناطق الحضرية أساسا. وتحسين التغذية من الأسباب المهمة الداعية إلى إنشاء هذه المراكز ومساعدتها. وبالإضافة إلى ذلك، تلبي المراكز قبل المدرسية احتياجات نساء المدن لرعاية الأطفال. ويعمل **البرنامج** أيضا مع **منظمة السبتيين الإنمائية** (فرع أنغولا) (Adventist DEVE) لتقديم الشطائر إلى ٠٠٠ ٢٥ تلميذ في مدينة مالانجي التي تفتقر بشدة إلى الأمن الغذائي. ويعمل في هذا المشروع ٢٢٠ عاملا منهم ١٤٠ امرأة، بالإضافة إلى ٥٢ خبازا يتولون تحويل الدقيق المقدم من **البرنامج** إلى شطائر.

(ج) ***المجموعات الأخرى***. يحتاج عدد من المجموعات الأخرى إلى برامج تغذية خاصة. وتشمل هذه المجموعات أطفال الشوارع، والأيتام، والشيوخ، والمصابين بأمراض تتطلب علاجا طويلا، مثل مرض النوم والجذام والدرن. ويقدم

---

(١) بعثة **البرنامج** في أنغولا، "WFP/Angola's Experience in Post-Emergency Activities from August 1994 to August 1996, by Sector" ("خبرة بعثة **البرنامج** في أنغولا في أنشطة ما بعد الطوارئ من أغسطس/آب ١٩٩٤ إلى أغسطس/آب ١٩٩٦، بحسب القطاع")، لواندا، أغسطس/آب ١٩٩٦.

(٢) **البنك الدولي**، المرجع نفسه، صفحة ٩ من النص الإنجليزي.

(٣) **جمهورية أنغولا**، المرجع نفسه، صفحة ٤ من النص الإنجليزي.

البرنامج في الوقت الراهن، من خلال المنظمات غير الحكومية ووزارة الشؤون الاجتماعية، أغذية لنحو ٠٠٠ ١٧٥ نسمة يندرجون في هذه الفئات.

الدعم اللوجستي

٢٥- عملا على دعم الأنشطة السابقة، نقل **البرنامج** كميات ضخمة من المواد الغذائية وغير الغذائية إلى جميع أنحاء البلد في ظل ظروف بالغة الصعوبة في أحيان كثيرة. وهذا النقل يضطلع به الموظفون المعنيون بالدعم اللوجستي الموجودون حاليا في لواندا، وفي ميناء لوبيتو، وفي المكاتب الفرعية الإقليمية العشرة **للبرنامج**.

٢٦- وخلال شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، نقل **البرنامج**، في ذروة عملياته، ٠٣٠ ٢٥ طنا من السلع. وقد نُقل ٤٨ في المائة من هذه السلع عن طريق البر و ٤٣ في المائة منها عن طريق الجو (ونقلت النسبة الباقية بالسكك الحديدية أو بسفن ساحلية). ولئن كان حجم السلع قد انخفض منذ عام ١٩٩٤، فإن **البرنامج** لايزال ينقل كميات ضخمة من المواد الغذائية وغير الغذائية: فقد نقل ١٩٩ ١١ طنا كل شهر خلال النصف الأخير من عام ١٩٩٦. ومما يعبر عن تحسن حالة الطرق والظروف الأمنية، بما في ذلك انتقال الأشخاص والسلع بمزيد من الحرية، أن ٨١ في المائة من تلك السلع قد نقلت عن طريق البر وأن ١٩ في المائة قد نُقلت عن طريق الجو.

٢٧- وقدم **البرنامج** بالنيابة عن **منظمة الأمم المتحدة**، خدمة للنقل الجوي للركاب لتمكين موظفي **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية من الوصول إلى المناطق التي يتعذر بلوغها (أو التي لا يمكن بلوغها إلا بمشقة بالغة) عن طريق البر. وينقل **البرنامج** كل شهر عددا يصل إلى ٥٠٠ ٣ راكب عن طريق الجو إلى أكثر من ٣٠ موقعا. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم جهات مانحة شتي في صندوق يسمح **للبرنامج** بنقل المواد غير الغذائية عن طريق البر والجو لصالح وكالات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية.

الدروس المستفادة من التجارب الأخيرة

٢٨- يقوم موظفو رصد المعونة الغذائية الملحقون بالمكاتب الفرعية الإقليمية **للبرنامج** بزيارات منتظمة للأنشطة التي يدعمها **البرنامج**، ويضعون تقارير عن سير العمل. ويجرى الشركاء المنفذون الرئيسيون **للبرنامج** عمليات تقييم أشد تفصيلا. من ذلك مثلا، أن تغذية المتضررين من الحرب والمجموعات الأكثر ضعفا تُقيم بصفة مستمرة استنادا إلى مسوحات تغذوية تجريها منظمات غير حكومية مثل **أطباء بلا حدود**، و**منظمة كونسيرن**، و**منظمة كير**، و**منظمة الرؤية العالمية**. وتولت **منظمة إنقاذ الطفولة** (المملكة المتحدة) تقييم الحملات الوطنية لتوزيع البذور والأدوات خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

٢٩- وفي آونة أقرب عهدا، بدأ **البرنامج** تقييما لأنشطة "الغذاء مقابل العمل" التي ساندها منذ عام ١٩٩٤ في مجالات مثل الزراعة، التعليم، والصحة، وإصلاح الطرق، وحماية الصحة العامة، والموارد المائية، وإزالة الألغام. وأظهر حصر أولي أن هناك أكثر من ٦٠٠ عقد تم إبرامها بين **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية أوالإدارات الحكومية الإقليمية لتنفيذ هذه الأنشطة. وبلغ متوسط مساهمة **البرنامج** في هذه الأنشطة أقل قليلا من ٢٠ طنا من الأغذية لكل عقد. وستستعرض الآن عينة من الأنشطة لتحديد: (أ) ما إذا كان العمل قد أنجز على النحوالمقرر؛ (ب) ما إذا كانت المرافق ظلت تُستخدم وما إذا كانت يد الصيانة ظلت تتعهدها.

٣٠- بالرغم من أن مزيداً من المعلومات سيتوافر بمجرد انتهاء الاستعراض، فإن التقييم الأولي يبين أن الأنشطة تندرج ضمن ثلاث فئات رئيسية هي[١]:

(أ) أنسب الأنشطة للحصول على دعم **البرنامج**:

(١) إطعام النازحين الذين يفتقرون إلى أي مصدر آخر للغذاء؛

(٢) إطعام العائدين إلى حين حصاد محصولهم الأول؛

(٣) إطعام الأطفال في مراكز قبل المدرسية في أحياء حضرية معنية (توفير وقاية تغذوية للأسر الفقيرة وتوفير الرعاية للأطفال الذين تعمل أمهاتهم بانتظام خارج المنزل)؛

(٤) إطعام الأطفال المصابين بسوء التغذية؛

(٥) إصلاح المدارس والوحدات الصحية والمراكز قبل المدرسية وغيرها، حيثما يمكن تحديد طرف يتولى مسؤولية تشغيل المرافق وصيانتها؛

(٦) إصلاح الجسور (بما في ذلك إزالة الألغام) بمستوى يجعلها صالحة لمدة عشر سنوات مثلا دون صيانة أوبأقل قدر منها؛

(٧) إصلاح شبكات الري والطرق والبنيات الأساسية الأخرى في القرى، حيثما يتسنى اختيار طرف يتولى صيانة هذه الأصول بعد إصلاحها.

(ب) أنشطة تستدعي مزيداً من الدراسة:

(١) التغذية المدرسية (هناك حاجة لتحديد ما إذا كان تنفيذ هذه البرامج في أنغولا يتفق مع المبادئ التوجيهية للبرنامج)؛ [٢]

(٢) استخدام الأغذية لتغطية التكاليف المتكررة، مثل مكافأة العمال الصحيين، وصيانة الطرق، وما إلى ذلك (هناك حاجة لتحديد الشروط التي يكون من المناسب في ظلها تقديم هذا الشكل من المدفوعات).[٣]

(ج) أنشطة لا يرجح أن يساندها **البرنامج**:

(١) المراكز قبل المدرسية في الريف (لأن الأنماط الريفية للتأثر بالاختلالات الغذائية ولعمل النساء تجعل هذه المراكز أقل نفعا من نظيرتها الحضرية)؛

(٢) البنيات الأساسية الجديدة (إذ ينبغي إعطاء الأولوية لإصلاح البنيات الأساسية القائمة بالفعل)؛

(٣) مساندة أشكال من الزراعة ليست لها مبررات أصيلة، مثل التعاونيات الزراعية؛

(٤) مساندة معظم الأنشطة التي تقتضي صيانة من جانب المجتمع المحلي (لأنها تفترض قدرة على الإدارة لا تتوافر عادة لدى المجتمعات المحلية)؛

---

(١) ترد معايير تصنيف الأنشطة ضمن هذه الفئات في الوثيقة المعنونة "معايير الموافقة على المشروعات"، الصادرة عن **البرنامج** (الوثيقة CFA: 38/P/10، ٢٤ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤). وتتوافر معلومات إضافية عن تطبيق هذه المعايير على الأنشطة المحددة المنفذة في أنغولا لدى بعثة **البرنامج** في لواندا.

(٢) أنظر الوثيقة المعنونة "الخطوط التوجيهية لتقديم مساعدات **البرنامج** لقطاع التعليم "(الوثيقة SCP 15/INF/3، ٢٣ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥).

(٣) يتعين أن تتفق هذه المدفوعات، على سبيل المثال، مع المبادئ التوجيهية بشأن "المدفوعات للموظفين الحكوميين" التي أصدرتها **الجماعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات** في أبريل/نيسان ١٩٩٦.

(٥) مشروعات "الغذاء مقابل العمل" التي يحصل فيها الناس على مقابل نظير عملهم العادي، مثل المزارعين الذين يفلحون الأرض ويزرعون محاصيلهم؛

(٦) "أغذية حماية البذور" (فالسكان الذين يبلغ فقرهم حدا قد يدفعهم إلى أكل أي بذور توزع عليهم لزراعتها يحتاجون إلى الانتفاع ببرنامج أكثر شمولا لا يقتصر على تزويدهم بحصة غذائية تكفيهم شهرا واحدا فحسب).

اتجاه مساعدات البرنامج في المستقبل

التوقعات الخاصة بمستقبل أنغولا

٣١- في الشهور الأخيرة، أحرز تقدم بطيْ في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وتم إدماج بعض جنود حركة يونيتا في الجيش الاتحادي، وتسريح عدد آخر منهم. وكانت أهم خطوة تالية هي العمل على إنشاء حكومة للمصالحة وللوحدة الوطنية، إلى جانب إقامة نظام واحد لإدارة أراضي البلد جميعا. وقد أزيلت بالفعل معظم نقاط التفتيش التابعة لحركة يونيتا من الطرق الرئيسية وأصبح من الممكن الوصول بمزيد من الحرية إلى أماكن كثيرة. ومع ذلك لا يزال من المتعذر حتى الآن أن نحدد على وجه اليقين ما ستكون وتيرة التطورات المقبلة، بل وفي أي اتجاه ستمضي، فإلى أن يصبح السلام عملية راسخة الدعائم لا سبيل إلى النكوص عنها، سيظل من الأحوط لمنظمات مثل **البرنامج** أن تحتفظ بقدرتها على الاستجابة للطوارئ، بما في ذلك الطوارئ الناجمة عن الصراعات أو الاضطرابات الأهلية.

٣٢- وحتى إن تحقق الافتراض الأرجح وهو استمرار عملية السلام، فلا يزال من المتعين إنجاز أمور كثيرة قبل أن يستعيد البلد أداءه الاقتصادي والاجتماعي العادي. إذ يقتضي الأمر تنفيذ إصلاحات اقتصادية كلية تتيح لعمليات الحكومة والقطاع الخاص أن ترتكز على أساس راسخ وطيد. ويحتاج السكان إلى أن يكتسبوا الثقة في قدرة الإدارة الوطنية على حمايتهم وخدمتهم. وسيتطلب هذا استئناف الخدمات الأساسية في مجالات مثل التعليم، والصحة، والزراعة، والأمن العام. وقبل أن يحدث هذا، يتعين على الحكومة أن تجد سبلا تدفع بها أجور موظفيها. كما سيتعين إجراء الانتخابات وأن تسفر هذه الانتخابات عن نتيجة تقبلها جميع الأطراف. ويتعين كذلك أن تعود الأعداد الكبيرة من النازحين إلى ديارهم ليبنوا حياتهم من جديد.

٣٣- والأرجح أن يكون التقدم، من الناحية الواقعية، متقطعا وبطيئا. فإزالة الألغام وإصلاح آلاف الجسور التي يتعذر استخدامها في أنغولا أمر سيستغرق عدة سنوات، كما أن فتح الطرق التي تصل المزارع بالأسواق سيستغرق فترة أطول. وستمنع المشكلات المالية والسياسية والإدارية الحكومة من استئناف الخدمات الريفية في جميع أجزاء البلد بشكل سريع، ولن تتمكن المنظمات غير الحكومية من تعويض هذا التأخير. وبالتالي فإن الشكوك التي تكتنف استئناف الخدمات المحلية والتخلص من الألغام و"العصابات" ستعني أن النازحين قد لا يعودون إلى ديارهم إلا على مدى عدة سنوات.

٣٤- وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، قد تشرع الحكومة في تنفيذ الإصلاحات التي يجرى التباحث بشأنها مع **صندوق النقد الدولي** و**البنك الدولي** فيما يتعلق بإدارة أسعار صرف النقد الأجنبي، والأسعار، والديون، والواردات، والقروض، بالإضافة إلى إعادة توجيه الموارد من الأغراض العسكرية إلى الأغراض الاجتماعية. ولكن حتى بافتراض تعاون الجهات

المانحة (من خلال تقديم موارد إضافية وإعادة جدولة الديون)، فقد يتطلب الأمر سنتين أوثلاث سنوات كي تبدأ الحكومة في العمل على المستوى الأساسي في المناطق الريفية.

٣٥- وفي هذه الظروف، سيظل **البرنامج** يشارك في إعادة توطين النازحين وإصلاح البنى الأساسية للمجتمعات المحلية حتى ١٩٩٩ على الأقل، وربما لفترة أطول. ولن تكون هناك إمكانية تذكر لدعم أي مشروع إنمائي عادٍ في أنغولا خلال هذه الفترة.

استراتيجية البرنامج متوسطة الأجل في أنغولا

٣٦- سيواصل **البرنامج** خلال السنتين المقبلتين مساندة نفس أنواع النشاط التي يساندها الآن في أنغولا وهي: مساعدة النازحين والمتضررين من الحرب، والأنشطة الانتقالية (إعادة التوطين، وإصلاح البنيات الأساسية الاجتماعية وقطاع الزراعة)، ودعم المجموعات الأكثر ضعفا. غير أن الأهمية النسبية للأنشطة المختلفة – وفي المقام الأول عدد النازحين أوالمتوطنين المحتاجين للمساندة – ستعتمد على أحداث سياسية تخرج عن إرادة **البرنامج**. ولذا فإن استراتيجية **البرنامج**، وشروط المشروعات الممتدة التي ستنفذ هذه الاستراتيجية من خلالها على الأرجح، ينبغي أن تفسح المجال لقدر كبير من المرونة.

تحديد أهداف الاستراتيجية

٣٧- أعُدت الاستراتيجية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧. وبالإضافة إلى الاتصالات العادية التي يجريها **البرنامج** مع شركائه، عين **البرنامج** موظفا متفرغا ليناقش البرامج المقبلة مع المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، ووكالات **الأمم المتحدة** الأخرى، والحكومة، بالإضافة إلى مراقبة الأنشطة التي يساعدها **البرنامج** في الميدان. وبمجرد وضع مشروع الاستراتيجية جرى استعراضه بالتفصيل مع الشركاء الرئيسيين. وبذلك أصبحت الاستراتيجية تعبر عن الأولويات الحكومية وتتفق أيضا مع أهداف المنظمات غير الحكومية، ووكالات **الأمم المتحدة** مثل **منظمة اليونيسيف**، التي ستتولى المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الأنشطة التي يساعدها **البرنامج** خلال السنتين المقبلتين على الأقل.

٣٨- وتستهدف الاستراتيجية مساعدة أنغولا على إعادة خلق اقتصاد منتج، وخاصة في المناطق الريفية. وتحقيق هذه المهمة يتطلب معالجة ثلاثة أهداف رئيسية على المدى البعيد هي:

(أ) إعادة توطين النازحين واللاجئين؛

(ب) توفير معونة غذائية معيشية لأفراد المجموعات الأكثر ضعفا الذين يعجزون مؤقتا عن إطعام أنفسهم؛

(ج) إصلاح البنيات الأساسية الاجتماعية والإنتاجية، وخاصة في المناطق الريفية.

٣٩- وهذه الأهداف الثلاثة مترابطة ترابطا وثيقا. فبقدر المضي في إصلاح البنيات الأساسية الاجتماعية والإنتاجية سيكون النازحون أكثر استعدادا للعودة إلى ديارهم. ومع عودة السكان إلى ديارهم واستئنافهم نشاطهم الإنتاجي مرة أخرى ستنخفض الحاجة إلى الحصص المعيشية التي يقدمها **البرنامج** انخفاضا كبيرا. وترد في القسم المعنون "الأنشطة الرئيسية التي يتعين دعمها" تفاصيل الأنشطة التي سيساندها **البرنامج** لتحقيق هذه الأهداف.

تحديد الفئات المستفيدة

٤٠- في ضوء الأهداف المحددة أعلاه، سيتوخى **البرنامج** مساعدة ثلاث مجموعات رئيسية من السكان خلال السنتين المقبلتين[١]:

(أ) اللاجئون والنازحون العائدون إلى ديارهم، الذين سيزودون بمعونة غذائية معيشية حتى موعد حصاد محصولهم الأول؛

(ب) المجموعات الأكثر ضعفا، التي تحددها أساسا المنظمات غير الحكومية التي تتولى تنفيذ برامج تغذية المجموعات الأكثر ضعفا؛

(ج) المشاركون في أنشطة "الغذاء مقابل العمل"، التي تشرف عليها بالدرجة الأولي المنظمات غير الحكومية، من أجل إصلاح البنيات الأساسية الاجتماعية والإنتاجية.

٤١- وعملا على تحديد فئات المستفيدين المعنية بمزيد من الدقة، أنشأ **البرنامج** وحدة متخصصة لتحليل العرضة للأخطار ورسم خرائطها. وستعمل هذه الوحدة بالتعاون مع شركاء **البرنامج** على إيجاد فهم أفضل للعرضة للأخطار في أنغولا. وستستخدم النتائج التي يسفر عنها هذا الجهد في وضع معايير أدق لتحديد الفئات المستفيدة.

مدى ملائمة المعونة الغذائية

٤٢- عندما يأخذ القطاع الزراعي في الانتعاش، سيكون من المهم ألا يساء استخدام المعونة الغذائية في مناطق قد تشكل فيها عاملا مثبطا للإنتاج. فحيثما يكون الإنتاج الزراعي قويا سيتعين على **البرنامج** أن ينظر في بدائل لتقديم الحصص الغذائية التقليدية، بما في ذلك إمكانية تقديم بعض المدفوعات نقدا. ومن شأن هذا الإجراء أن يتيح **للبرنامج** أن يساعد الجياع وأن ينشط الاقتصاد المحلي سواء بسواء.

٤٣- غير أن استخدام النقد بدلا من الغذاء أمر لا يخلومن مصاعب. من ذلك مثلا أن بيع أغذية المعونة في أنغولا لا يبدو خيارا واعدا في الأجل القريب. فالمشكلات التي صادفتها مؤخرا بعض الجهات المانحة (مثل **الاتحاد الأوروبي**) في محاولة بيع سلع المعونة دفعت بعض الجهات المانحة الأخرى المهتمة بتوليد الدخل إلى بيع سلعها في بلدان ثالثة. كما تنشأ مشكلات تتعلق بإيجاد استخدامات فعالة للعملة المحلية لأنها عملة لا يتم تداولها على نطاق واسع في أجزاء كبيرة من أنغولا، أولا تحظى بنفس القبول الذي تحظى به العملات الصعبة أوالأغذية بوصفها شكلا من أشكال المقابل.

٤٤- وستتاح فرصة مبكرة لمواصلة دراسة هذه القضايا في إطار المشروع الجديد **للبرنامج** بشأن إزالة الألغام وإصلاح الطرق والجسور . إذ يمكن من حيث المبدأ استخدام الأموال المقدمة من الجهات المانحة لهذا المشروع على هيئة مكافآت للعمال بالإضافة إلى الحصص الغذائية أوبدلا منها.، وبمساعدة وحدة تحليل العرضة للأخطار ورسم خرائطها، سيستعين **البرنامج** بهذا المشروع بوصفه وسيلة تجريبية لدراسة القضيتين المرتبطتين بذلك وهما (أ) مدى ملاءمة المعونة الغذائية؛ (ب) استخدام المدفوعات النقديه أوالمدفوعات الأخرى عندما لا تكون الأغذية موردا مناسبا.

---

(١) تتفق هذه الفئات مع المهام العامة **للبرنامج** المتمثلة في إنقاذ الحياة، ومواجهة الجوع المدمر للصحة في صفوف المجموعات الأكثر ضعفا، ودعم الأنشطة الرامية إلى معالجة أسباب الجوع. أنظر وثيقة "مواجهة الجوع في عالم غنى بالأغذية: المهام المطروحة في مجال المعونة الغذائية"، الصادرة عن **برنامج الأغذية العالمي**، ١٩٩٦، الصفحتان ٨ و ٩.

الدور الخاص للمرأة

٤٥- تضطلع المرأة بأدوار مهمة ومحددة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والخارجة من الحرب مثل أنغولا. ومجرد عمل المرأة داخل الأسرة يؤدي وحده، كما أشار **البنك الدولي**، إلى "تحقيق نفع للمجتمع من خلال انخفاض معدل وفيات الأطفال، وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي، وتحسين التغذية، وانخفاض معدل الزيادة السكانية".[١] وبالنسبة لمنظمة مثل **البرنامج** تهتم أساسا بالأمن الغذائي، يتسم تحقيق التقدم في هذه المجالات بأهمية حاسمة. ولذا فان **البرنامج** يلتزم التزاما خاصا بمساندة المرأة.

٤٦- وقد أدت الاضطرابات الاجتماعية التي عصفت بأنغولا لأكثر من ثلاثة عقود إلى قلة الإحصائيات الدقيقة وإلى ندرة البيانات المصنفة بحسب الجنسين على وجه الخصوص. ولا تتيح البيانات المتوافرة تكوين صورة واضحة عن مركز المرأة. فقد جاء مثلا في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ أن متوسط عمر النساء في أنغولا يزيد على متوسط عمر الرجال (٤٨ عاما بالقياس إلى ٤٥ عاما)، وأن نسبة التحاق الفتيات بالمدارس لا تقل إلا بنسبة ٤,٨ في المائة بالمقارنة مع الفتيان (في حين تكاد الفجوة تقترب من ضعف هذه النسبة في أفريقيا جنوب الصحراء ككل). غير أن نسبة النساء اللآتي يعرفن القراءة والكتابة تعد على الأرجح نصف نسبة الرجال، كما أن وفيات الأمهات المرتبطة بالولادة تزيد بنسبة ٦١ في المائة عن المتوسط الخاص بأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى.[٢]

٤٧- ولئن كان بالوسع تحديد استثمارات مفيدة للمرأة، فان **البرنامج** لا يستطيع أن يعمل في مجالاتها جميعا. فعمل **البرنامج** سيكون، في الواقع العملي، مقتصرا إلى حد كبير على أنواع النشاط الموصوفة في القسم المعنون "الأنشطة الرئيسية التي يتعين دعمها". وفي إطار هذه الأنشطة، سيراعى البرنامج بشكل خاص دور المرأة، ولاسيما من حيث إسهامها في الأمن الغذائي الأسري. وفي حالات معينة (مثل تغذية المجموعات الأكثر ضعفا، والتوزيع المباشرة للأغذية على النازحين أوالمتوطنين)، تعد النساء بالفعل المستفيدات الرئيسيات من الأغذية أوتوجه المساعدة إليهن بشكل آلي حسب أعدادهن. وفي حالات أخرى، قد يتعين اتخاذ موقف أكثر فعالية لضمان خدمة احتياجات النساء (واحتياجات الأمن الغذائي) على النحوالوافي.

٤٨- ويبين الاستعراض الأولى لأنشطة **البرنامج** المقبلة أن هناك إمكانية للاضطلاع بعمل بناء في المجالات التالية على سبيل المثال:

(أ) في برامج توزيع الأغذية، سيواصل **البرنامج** سياسته المتمثلة في مطالبة المنظمات غير الحكومية المتعاونة بأن توزع الأغذية على النساء مباشرة وأن تشرك المرأة على نحومتزايد في إدارة توزيع الأغذية.

(ب) لدى العمل مع ممثلي القرى في برامج إعادة التوطين، ستتخذ الترتيبات لمراعاة آراء المرأة في أنشطة إصلاح المرافق. ويصدق هذا بصفة خاصة على المجالات التي تتحمل المرأة فيها مسؤولية رئيسية (مثل صحة الأسرة، وتخصيص الأراضي لزراعة محاصيل الخضر).

(ج) في الحملات المقبلة لتوزيع البذور والأدوات، سيراعي **البرنامج** وشركاؤه تلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة (مثل البذور والأدوات اللازمة لزراعة الخضراوات في الحدائق الأسرية التقليدية).

---

(١) **البنك الدولي**، "Toward Gender Equality: The Role of Public Policy" ("نحو المساواة بين الجنسين: دور السياسات العامة")، مدينة واشنطون، **البنك الدولي، ١٩٩٥**، صفحة ٢١ من النص الإنجليزي.

(٢) **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، المرجع نفسه، الصفحتان ١٤٠ و ١٥٥ من النص الإنجليزي.

(د) سيجرى إشراك النساء المشتغلات بالتجارة في المناقشات المقبلة بشأن اختيار الطرق التي يتعين إصلاحها، مع مراعاة مصالحهن الاقتصادية المتصلة بقضايا الانتفاع بالطرق.

(هـ) سيراعى انتفاع المرأة على نحو مناسب بالأراضي المروية لدى إصلاح البنيات الأساسية للري.

(و) يمكن أن تكون النساء اللآتي تعولن أسرهن فئة مقصودة بفرص العمل في مشروعات "الغذاء مقابل العمل"، حيثما يكون ذلك مناسبا وممكنا في ظل الظروف المحلية.

٤٩- ولا يزال من المتعين التوصل إلى الوسائل المحددة الكفيلة ببلوغ هذه الأهداف بين **البرنامج** والشركاء المتعاونين معه. وسيتم هذا في إطار استعراض شامل للأنشطة التعاونية خلال ١٩٧٩، سيشمل مناقشة الأولويات الواردة في القسم المذكور أعلاه بشأن "الدروس المستفادة من التجارب الأخيرة".

٥٠- وسيساعد هذا الاستعراض على تحديد جدوى مقترحات مثل تلك الواردة في الوثيقة المعنونة "خطة عمل لتطبيق التزامات **البرنامج** إزاء المرأة "، الصادرة عن بعثة **البرنامج** في أنغولا في عام ١٩٩٦، وكذلك في تقرير خبير استشاري في قضايا الجنسين لدى **البرنامج**، زار أنغولا في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦. وتغطي هذه المقترحات العمل في مجالات مثل التدريب، والتنسيق بين **البرنامج** وشركائه المنفذين، وإشراك المرأة في تصميم المشروعات وتنفيذها، والسياسات المتعلقة بتعيين موظفين جدد.

المتابعة وإعداد التقارير

٥١- كل نشاط يقدم إليه **البرنامج** الأغذية يحكمه عقد يوقع عليه **البرنامج** والجهة المنفذة الشريكة. وخطة التوزيع الشهرية هي التي تقرر تخصيص الأغذية للمواقع والأنشطة المحددة. وتستند هذه الخطة إلى طلبات المكاتب الفرعية الإقليمية، بعد استعراضها من جانب وحدات البرنامج والدعم اللوجستي في لواندا. وهي تحدد المنطقة التي سينفذ فيها كل نشاط، والشريك المنفذ، وطبيعة النشاط، وعدد المستفيدين المستهدفين، وكمية كل سلعة يتم توريدها.

٥٢- ويُمسك **البرنامج** نظاما لتتبع مسار السلع، من أجل تسجيل حركة السلع من وقت وصولها إلى الميناء حتى نقلها إلى الشريك المنفذ المسؤول عن توزيعها النهائي. واستنادا إلى هذا النظام، يُعد تقرير شهري للإحصاءات الغذائية يلخص مخزونات أول المدة، والأغذية الواردة، والفاقد من الأغذية، والكميات المنقولة إلى الشركاء المتعاونين، والمخزونات في آخر المدة. وبالإضافة إلى ذلك تقدم تفصيلات الشحن بصفة شهرية إلى قسم المالية، لتكون أساسا لتوزيع رسوم النقل الداخلي والتخزين والمناولة في ضوء تعليمات الشحن. كما تصدر تقارير خاصة عند الطلب (وذلك مثلا لتلخيص استخدام الأغذية المقدمة من إحدى الجهات المانحة).

٥٣- وفي مقابل تلقي الأغذية من **البرنامج**، يُطلب من الشركاء المتعاونين تقديم تقارير منتظمة عن الأغذية المتلقاة والموزعة، وعن الفاقد في الأغذية، وأعداد المستفيدين (من ذكور وإناث)، والأنشطة المنفذة خلال الفترة التي يشملها التقرير. ولا يوجد في الوقت الحالي نظام لإدماج هذه المعلومات بصفة منتظمة في صورة موحدة على المستوى الوطني. وسيوضع هذا النظام خلال عام ١٩٩٦، بدعم فني من أخصائي الرصد في مقر **البرنامج** بروما.

٥٤- وسيسمح النظام الجديد لإعداد تقارير عن الأنشطة بتيسير عقد المقارنات بين خطة التوزيع الشهرية، ونظام تتبع مسار السلع، والأنشطة المنفذة بالفعل. وستجمع البيانات الاجتماعية الاقتصادية، بما فيها البيانات المتعلقة بمشاركة المستفيدين في تحديد الأنشطة المختلفة وإدارتها، وذلك بالقدر العملي والمفيد. كما ستصنف هذه البيانات حسب الجنس، إذا كان هذا التصنيف يخدم سياسات **البرنامج** وأهدافه.

الأنشطة الرئيسية التي يتعين دعمها

٥٥- سيواصل **البرنامج** دعم نفس فئات الأنشطة خلال السنتين المقبلتين، مع إدخال التعديلات المشار إليها في الفقرات من ٥٧ إلى ٦٧. ومن المنتظر أن يظل موطن التركيز ينتقل من تقديم المساعدة إلى النازحين والمتضررين من الحرب والمجموعات الأكثر ضعفا (التي استأثرت بكل مساعدات البرنامج تقريبا حتى أواخر ١٩٩٤، ثم شكلت ٤٧ في المائة من المستفيدين حتى يناير/كانون الثاني ١٩٩٧، ومجرد ٣٧ في المائة في ١٩٩٧ - ١٩٩٨)، نحوإعادة التوطين وإصلاح المرافق (وهما نشاطان لم يحظيا بأية مساعدة تقريبا حتى أواخر ١٩٩٤، ثم وصلت نسبة من استفاد بهما إلى ٥٣ في المائة في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧، وسترتفع تلك النسبة إلى ٦٣ في المائة في ١٩٩٧-١٩٩٨).

٥٦- وسيعتمد المستوى الكلي للدعم على عدد من العناصر منها: (أ) السرعة التي يعود بها النازحون واللاجئون إلى ديارهم؛ (ب) نطاق الانتعاش الزراعي خلال هذه الفترة؛ (ج) النتائج التى ستسفر عنها بعثات تقدير الأغذية وعملية تحليل العرضة للأخطار ورسم خرائطها فيما يتصل بانتشار انعدام الأمن الغذائي في أنغولا. وتبلغ التقديرات التقريبية للمستوى المقرر لمساعدات **البرنامج** لأنغولا خلال السنتين المقبلتين إلى قيمة كلية تناهز ١٣٥ مليون دولا و٠٠٠ ١٩٠ طن من السلع.

النازحون والمتضررون من الحرب

٥٧- من المنتظر أن تنخفض باطّراد أعداد النازحين والمتضررين من الحرب المحتاجين إلى حصص غذائية معيشية. وتشير التقديرات إلى أن **البرنامج** سيقدم،خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨حصصا غذائية لنحو ٠٠٠ ٩٥ نسمة في المتوسط يحتاجون إلى إمدادات غذائية قدرها ٦٥٤ ١٢ طنا.[١] وعودة النازحين الذين يدعمهم **البرنامج** إلى ديارهم لن تؤدي إلى خفض مباشر في الاحتياجات من أغذية **البرنامج**، لأن هؤلاء السكان سيظلون يحصلون على حصص غذائية معيشية حتى حصاد أول محصول لهم بعد إعادة التوطن.

الأنشطة الانتقالية

إعادة التوطين

٥٨- من المنتظر أن تزيد الأغذية المعيشية المقدمة للمتوطنين الجدد زيادة حادة مع شروع السكان في العودة إلى ديارهم. وقد اتخذ **البرنامج** ترتيبات لدعم نحو٠٠٠ ١٤٥ نسمة من هؤلاء السكان في كل سنة من السنتين المقبلتين؛ وخلال ١٩٩٧-١٩٩٨، سيتطلب هذا توفير ٣١٤ ١٩ طنا من الأغذية. وفي مقاطعة بنغوستستخدم منحة مقدمة من ألمانيا لمساندة أعمال إصلاح المرافق على مستوى المجتمع المحلي في مناطق إعادة التوطين.

٥٩- وبالإضافة إلى أنشطة إصلاح الطرق الجاري تنفيذها بالفعل بالتعاون مع طائفة متنوعة من الجهات المانحة، أعد **البرنامج** مشروعه الخاص لإزالة الألغام من الطرق المؤدية إلى مناطق إعادة التوطين ولإصلاح هذه الطرق، بالإضافة

---

[١] استقيت الاحتياجات الغذائية للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ من الوثيقة المعنونة "تقديم المساعدات الغذائية للنازحين والسكان المتضررين ن الحرب" (الوثيقة WFP/EB.1/97/7/Add.1)، بصيغتها التي اعتمدها **المجلس التنفيذي للبرنامج** في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧.

إلى الطرق التي تصل مناطق الزراعة بالأسواق. وتقدم ألمانيا وهولندا وسويسرا التمويل اللازم لتنفيذ هذه الأنشطة؛ وسيحصل العمال على أجرهم نقدا أوعلى هيئة معونة غذائية أوبالصورتين معا.

توزيع البذور والأدوات

٦٠- سيواصل **البرنامج** تقديم الدعم اللوجستي للحملات الرامية إلى توفير البذور والأدوات، وخاصة للمتوطنين الجدد. فقد تقدم إلى هؤلاء المتوطنين حصص غذائية معيشية إلى حين حصاد محصولهم الأول، إذا لم تتوافر لهم فرصة للحصول على الغذاء من أي مصدر آخر.

إصلاح المرافق

٦١- سيتوقف نوع وحجم أعمال إصلاح المرافق التي يتعين دعمها على ثلاثة عوامل رئيسية هي:

(أ) تقييم **البرنامج** للعمل المنفذ حتى الآن، حيث سيركز **البرنامج** جهوده على الأنشطة التي تنطوي على أكبر تأثير وأطوله أجلا، وفقا لتصنيفها الوارد في قسم "الدروس المستفادة من الخبرات الأخيرة"، المذكور أعلاه.

(ب) محاولة المنظمات غير الحكومية المتعاونة التوسع في أنشطة إصلاح المرافق. حيث المعوقات المتصلة بالقدرات التنفيذية لن تجعل حجم العمل الذي تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تشرف عليه في المستقبل يزيد على المستويات الراهنة إلا زيادة هامشية على الأرجح.

(ج) مدى ممارسة حكومة الوحدة الوطنية لعملها في المقاطعات المختلفة، ذلك أن الإدارات المحلية في المناطق التي كانت معزولة فيما مضى قد تطلب أغذية تستخدمها كأجور نظير العمل المضطلع به في مشروعات إصلاح المرافق. وكي يستطيع **البرنامج** أن يستجيب لهذه الطلبات فانه يحتاج إلى زيادة موظفيه، وخاصة في مقاره الموجودة بالمقاطعات المختلفة. وحتى في هذه الحالة فإن قدرة الإدارات المحلية على صياغة أنشطة "الغذاء مقابل العمل" والإشراف عليها ستظل قدرة محدودة لفترة من الزمن.

٦٢- بافتراض حدوث زيادة مناسبة في موظفي بعثة **البرنامج** في أنغولا، فإن التأثير الصافي لهذه التغييرات سيتيح **للبرنامج** أن يزيد تدريجيا جهوده المتعلقة بإصلاح المرافق..وتشير التقديرات إلى أنه يمكن بهذه الطريقة الاستفادة، في عام ١٩٩٨/١٩٩٧، بعمل ٠٠٠ ٤٠ نسمة في المتوسط. ولما كان كل عامل يحصل على حصة غذائية أسرية، فان هذا يعني توزيع سلع تكفي لإطعام ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة (٨٤٠ ٣٣ طنا من الأغذية).

المجموعات الأكثر ضعفا

٦٣- عندما يتحسن الاقتصاد لن يظل كثير من الناس الذين يحتاجون الآن لتغذية تكميلية أوعلاجية إلى الحصول على هذا النوع من المساندة. ولكن سيتعين في الوقت نفسه توفير الأغذية لفئات جديدة تعيش في مناطق كان يتعذر الوصول إليها في الماضي. وتشير التقديرات إلى أن **البرنامج** سيقدم ٢٣٥ ٢٠ طنا من الأغذية خلال الفترة ١٩٩٨/١٩٨٧ إلى ٠٠٠ ١٤٧ نسمة (بما فيهم الأطفال الملحقين بالمراكز قبل المدرسية) يحتاجون إلى تغذية تكميلية وعلاجية.

الدعم اللوجستي

٦٤- ستواصل وحدة الدعم اللوجستي في **البرنامج** نقل المواد الغذائية وغير الغذائية عن طريق البر والجو، وتوفير خدمات طائرة ركاب خفيفة، والمشاركة في إصلاح الطرق والجسور. وستكون وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى والمنظمات غير الحكومية هي أهم مستخدمي هذه الخدمات، وذلك في الأجل القصير على الأقل. ومع انتشار الأمن وحرية الانتقال في جميع أنحاء البلد، يُنتظر أن تضطلع المنظمات غير الحكومية بمسؤولية أكبر عن تلبية احتياجاتها اللوجستية الخاصة. كما ستقل الحاجة إلى خدمات النقل الجوي للركاب مع فتح الطرق، وعودة الأمن، واستئناف حركة النقل بفضل التوسع في خدمات شركة الطيران الوطنية وإمكانية التعويل عليها.

٦٥- ومنذ عام ١٩٩٣،انخفضت الرسوم التي يُحمِّلها **البرنامج** للجهات المانحة نظير تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة من ٣٠٠ دولار إلى ١٩٥ دولارا للطن. وقد خلص استعراض فني أُجري في المقر في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧ إلى أنه بالرغم من أن التكاليف الراهنة لتوفير هذه الخدمات تناهز في المتوسط ٢١٠ دولارات للطن، فإن السعر المقرر وهو١٩٥ دولارا يعد معقولا بوصفه متوسطا للسنة بأسرها. وقد تبين أن تخفيض التكاليف بقدر أكبر يعد أمرا صعبا حتى الآن بسبب طول المسافات التي يجب نقل البضائع إليها في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى سوء حالة كثير من الطرق في أنغولا. وبالرغم من أن النقل عن طريق البر أوالسكك الحديدية يستخدم كلما أمكن، فإن هناك عددا من نقاط التوزيع تُخدم عن طريق الجوفي الوقت الراهن، وذلك لأن هذا الشكل يعد أكثر وفرا في بعض الحالات، أولتعذر الوصول إلى تلك النقاط عن طريق البر في حالات أخرى.

٦٦- وسيواصل **البرنامج** استخدام أكثر طرق النقل اتساما بالجدوى الاقتصادية لكل شحنة داخل أنغولا. وبالإضافة إلى ذلك، يلتمس **البرنامج** خفض التكاليف من خلال: **(**أ**)** التفاوض مع الحكومة لخفض رسوم الميناء؛ **(**ب**)** تجميع المخازن ونقاط التوزيع طويل الأجل، مما يسمح بخفض تكاليف استئجار المخازن وعدد الموظفين؛ **(**ج**)** إقامة عمليات نقل عبر الحدود للوصول إلى المناطق النائية في أنغولا عن طريق ناميبيا وزامبيا.

٦٧- ولكن **البرنامج** يواجه في الوقت نفسه ضغوطا متصاعدة مختلفة على التكاليف. فاستمرار عملية السلام، على سبيل المثال، سيقتضي من **البرنامج** أن يوسع نطاق عملياته لتشمل مناطق كانت مقفلة في السابق. وفي بعض هذه المناطق، قد يتعين اللجوء إلى النقل الجوي إلى أن يتسنى إزالة الألغام من الطرق والجسور وإصلاحها. وحتى حيثما يكون الوصول ميسورا عن طريق البر، فإن الوصول إلى المناطق المتفرقة والنائية سيكون مكلفا على الأرجح. ومع زيادة التبادل التجاري في جميع أنحاء البلد سيتصاعد الضغط على طاقات النقل بالشاحنات تصاعدا حادا، وقد ترتفع بالتالي أسعار النقل. وعلى الرغم من أن **البرنامج** سيغتنم كل فرصة متاحة لخفض التكاليف فان التأثير الصافي لهذه القوى المتنافسة على أسعار النقل الداخلي والتخزين والمناولة في المستقبل ليس واضحاً حتى الآن.

التوقعات على المدى البعيد

٦٨- في أعقاب الفترة التي يغطيها مخطط الاستراتيجية القطرية هذا، يمكن أن يسعى **البرنامج** إلى الترويج لأنشطة إنمائية أكثر اتساما بالطابع التقليدي في أنغولا، في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والزراعة، والبنيات الأساسية الريفية. وخلال السنتين المقبلتين، سيحدد **البرنامج** بمزيد من الوضوح الفرص الإنمائية القائمة في هذه القطاعات. وسوف تتمثل إحدى

القضايا الرئيسية في مدى اكتساب الوكالات الحكومية أوالشركاء الآخرين للقدرات الفنية والإدارية اللازمة لتخطيط الأنشطة وتنفيذها على نطاق كبير ومن الأمور التي سيعتمد عليها **البرنامج** في تقييم الأوضاع على الخبرة المكتسبة في إصلاح المرافق وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بالتنمية خلال الفترة الانتقالية الراهنة.

٦٩- وبافتراض أن إمكانات البلد الزراعية الغنية ستبدأ في التحقق، فسيتعين أيضا على **البرنامج** أن يقيم مدى ملاءمة الأغذية بوصفها شكلا من أشكال المعونة في أنغولا. وسيساعد العمل الذي تقوم به وحدة تحليل العرضة للأخطار ورسم خرائطها، التابعة **للبرنامج**، على إجراء هذا التقييم. وستجري الاستعانة كما سلفت الإشارة، بالمشروع الراهن الذي ينفذه **البرنامج** لإزالة الألغام من الطرق والجسور وإصلاحها بوصفه إطارا أوليا لدراسة البدائل حيثما لا تكون المعونة الغذائية هي أفضل مورد إنمائي.

٧٠- ونظرا لثروات أنغولا الكامنة، فإن **البرنامج** يتوقع أن ينسحب من هذا البلد في نهاية المطاف. ومن المنتظر أن يصبح الجدول الزمني لهذا الإنهاء التدريجي للمعونة أكثر وضوحا خلال السنتين المقبلتين..ويمكن أن تنهض الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية بمسؤولية الوظائف التي يؤديها **البرنامج** بقدر ما تظل هناك حاجة إليها. واستباقا لهذا الانسحاب، سيكون على **البرنامج** أن يعمل مع جهات مانحة أخرى على تعزيز المؤسسات الحكومية المسؤولة عن قضايا المعونة الغذائية والأمن الغذائي.

٧١- ومازالت مجهولات كثيرة قائمة في الوقت الحاضر بشأن سرعة وطبيعة التغير السياسي والاقتصادي في أنغولا. وبناء على ذلك، فإن التوقيت الدقيق والاتجاه المحدد لمبادرات **البرنامج** على المدى البعيد في البلد لن يتضحا إلا بصورة تدريجية. غير أن الهدف النهائي **للبرنامج** يبقى هواستخدام موارده لدعم تنمية الاقتصاد في ضوء إمكانات أنغولا، وصولا بها إلى المستوى الذي لا يجعلها تحتاج إلى موارد المعونة الغذائية الخارجية.